

## التأمين على الحياة

لن يكمل هذا البحث دون المام بموضوع التأمين على الحياة لا سيما  
وأنه دائماً موضوع التساؤل بين أفراد الأمة ومثار الكثير من الجدل .

ويقول الاستاذ « فريدريك لويس الن » العالم الأمريكى : « ان التأمين  
الاجتماعى يعتبر خط الدفاع ضد الانحراف فى الدولة كما ان المعونات  
العامة تشكل خط الدفاع الثانى فى حالة عدم كفاية الخط الأول » ( ١ ) .  
لذلك لابد ان يضمن نظام المعاشات بالدولة - علاوة على كفالته  
للحياة الكريمة للانسان - ثبات القوة الشرائية التى تحمى المجتمع من  
التضخم وتضمن استمرار طاقات التشغيل فى العمل .

وتقوم الحكومات حالياً فى معظم الدول بايجاد نظم للمعاشات  
للعاملين بمصالحها ، وفى كثير من الدول أيضاً يفرض على الشركات  
والأفراد الاشتراك فى هذه النظم لصالح العاملين بمؤسساتهم حتى يضمن  
الفرد اذا ترك العمل عن عجز أو ببلوغه سن التقاعد أن يحصل لنفسه  
أو لورثته - عند الوفاة - على دخل ثابت يؤمن له أو لورثته مستوى  
لائقاً من الحياة الكريمة .

وتتكون موارد صندوق الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بمصر حسبما  
جاء بالمادة الثامنة من انقانون الخاص بها :

اولا : الاشتراكات التى تقطع شهرياً بمقدار ١٠% من مرتبات واجور  
المنتفعين باحكام هذا القانون .

ثانياً : المبالغ التى تؤديها الخزانة العامة ، أو الهيئات ، أو المؤسسات  
العامة ويصدر بتحديددها قرار من وزير الخزانة بحيث لا تقل عن ١٢ر٥%  
من مرتبات واجور المنتفعين باحكام هذا القانون .

ثالثاً : حصيله استثمار أموال الصندوق .

رابعاً : الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الهيئة .

---

( ١ ) التأمين الاجتماعى بأمرىكا ، لفليب بوث . ص ٨ .

وينصح من هذا أن ما يدفعه الموظف ليس قسط تأمين بالمعنى الحقيقى فى التأمين التجارى ، فالدولة أو المؤسسة التى يعمل فيها الموظف تدفع أكثر منه ، ولو كان ما يدفعه الموظف مثل قسط التأمين التجارى ما دفعت الدولة ، أو المؤسسة شيئاً ، فقسط التأمين التجارى يمثل الأجرة فى الاجارة ، أو الثمن فى البيع - كما سبق تكرار ذلك - وتحمله شركات التأمين نفقات كثيرة ، حرصاً على مكاسبها المادية ، ولكن ما يؤخذ من الموظف هو فى الحقيقة يختلف اختلافاً جوهرياً عن القسط فى التأمين التجارى ويمكن ان يقال انه ضرب من التكافل والتعاون بين الموظفين والدولة ، لتنفيذ ذلك النظام الذى يضمن للعاملين بعد بلوغهم السن القانونية حياة كريمة فاضلة ، ولا ضير فى أن يجيء هذا التكافل عن طريق قانون يفرضه ولى الأمر ، فله - عن طريق الشورى - أن يضع من النظم والقوانين ما يحقق مصلحة الأمة ، ويدراً عن أفرادها الأضرار والأخطار ، ولا ريب فى ان نظام التقاعد يحقق مصلحة عامة ، لا بد منها شرعاً ، وعقلاً وقانوناً ، لصيانة حياة الموظفين العاملين فى مصالح الدولة بعد عجزهم ، وحياة أسرهم الى مراحل معينة (٢) .

ويمكن أن توجه أموال صندوق المعاشات للاستثمار فى المشاريع الاسلامية والمصارف الاسلامية والشركات الاسلامية التى لا تتعامل بالربا فتتطهر امواله من كل شبهة ويصفو لأصحابه من كل كدر .

ولقد أقر علماء المسلمين فى المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلامية بالقاهرة المنعقد فى شهر المحرم عام ١٣٨٥ هـ والذى ضم علماء من الدول الاسلامية نظام المعاشات الحكومى بوصفه نظاماً اسلامياً لكفالة الأمن لا غبار عليه .

كما أقر هذا المؤتمر نظام صناديق الزمالة وهى جمعيات تعاونية تنشأ بين العاملين فى شركة أو مصلحة حكومية على أساس من التبرع المحض وتقوم هذه الصناديق بتحصيل اشتراكات شهرية من أعضائها على أن تدفع لورثة من يتوفى منهم مبلغاً معيناً من المال ، أما إذا بلغ سن التقاعد فترد له جميع الأقساط التى دفعها وتنتهى عضويته من الصندوق .

---

(٢) التأمين وموقف الشريعة الاسلامية منه، لمحمد السيد الدسوقي .

فہاتان الصورتان من صور التأمین علی الحیاة - نظام المعاشات  
وصنادیق الزمالة - هما الصورتان المقبولتان شرعاً واللذان لا تخالطهما  
شوائب الربا أو الغرر أو ما یفسد أهدافهما النبيلة .

وكل ما قدمت من اقتراحات انما تقدمت به لینفذ فی غیاب تطبیق  
التشريع الاسلامی الذی یلزم الدولة بكفالة حد الكفاية لكل من استظل  
برایتها . . . ولو ان نظام الزكاة طبق كما نظمه الاسلام لضمنت الدولة  
توسیع القاعدة الاستهلاكية وثبات القوة الشرائية وسعة السوق الداخلية  
التي هی أضمن الأسواق لانتاج الدولة ، ولتجنبت كل المحاذير التي أشار  
اليها الأستاذ « ألن » والتي يزعم أن نظام المعاشات يمنعها . . . ولتحقق  
قبل كل شيء الأمن الذی یسعى اليه الناس .

حقاً انه الاسلام شريعة الله الكريم الذی یعلم من خلق وهو اللطيف  
الخبير . . . انه الكنز الذی لا ینفد والذی یغنینا عن كل مستورد من  
النظم والأیدیولوجیات .

\*\*\*